

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قرار رقم ٦٣١ لسنة ٢٠١١

فى شأن إسناد إدارة سوق شطا للخضر والفاكهة
إلى الغرفة التجارية المصرية بمحافظة دمياط

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن تنظيم تجارة الجملة ؛
وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠٠٨ بشأن لائحة سوق الجملة
للخضر والفاكهة بمدينة دمياط الجديدة ؛
وعلى قرار محافظ دمياط رقم ٦٤٠ لسنة ٢٠١١ بشأن تفويض الغرفة التجارية
بمحافظة دمياط فى إدارة سوق الخضر والفاكهة بشطا ؛
وعلى كتاب الاتحاد العام للغرف التجارية رقم (٢٠٤٣) بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١
بالموافقة على ذلك ؛
وبناءً على مذكرة رئيس القطاع المفوض فى بعض اختصاصات قانون الغرف التجارية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعهد إلى الغرفة التجارية المصرية بمحافظة دمياط بإدارة سوق الخضر والفاكهة بشطا
وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقرارات الصادرة تنفيذاً له ،
ووفقاً للأوضاع الصادر بها قرار محافظ دمياط رقم ٦٤٠ لسنة ٢٠١١

(المادة الثانية)

تسرى أحكام لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمياط الجديدة
الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠٠٨ على سوق الخضر والفاكهة بشطا -
محافظة دمياط .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى المختصين تنفيذه .
صدر فى ٢٠١١/١١/١٩

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

د. م / محمود عيسى